

ابن مضاء القرطبي والرد على النحاة

د/ عونى أحمد محمد (*)

ابن مضاء في سطور :

اسمه، مولده، نشأته:

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي الملقب أبا العباس وأبا جعفر، وأبا القاسم، ويكنى غالبا بالقرطبي نسبة إلى قرطبة وابن مضاء نسبة إلى جده السادس، المولود بقرطبة يوم عيد الفطر السنة العاشرة بعد المئة الخامسة للهجرة (٥١٠هـ)، نشأ في بيت محب للعلم وكان أحد من ختمت به المئة السادسة من أفراد العلماء طيب السيرة، تجمعت فيه جوامع للكتابة والشعر، والتجويد والحديث عارفا بأمور الطب والحساب والهندسة(١) .

وفي سنة (ت:٥٧٨ه) توفي قاضي الجماعة بمراكش أبو موسى بن عمران فاعتلى ابن مضاء المنصب، والذي شغله طوال خلافة أبي يعقوب، حيث قال عنه السيوطي في البغية: "ولي قضاء فاس، فأحسن السيرة، وعدل فعظم قدره"(٢).

(*) أستاذ اللغة والنحو - كلية الآداب واللغات - جامعة ابن خلدون - الجزائر .

وقد شهد ابن مضاء عصرين من عصور الأندلس، هما: عصر المرابطين (٤٩٣هـ-٥٤١هـ)، وعصر الموحدين (٥٤١هـ-٦٦٨هـ)، فأما عصر الموحدين، وهو الذي أظل ابن مضاء في مرحلة الطلب والتلمذة، فقد اتسم عموما بالجمود الفكري، وكادت تخلو فيه الأندلس من الحياة الفكرية المنطلقة التي عاشها في ظلال أمراء الطوائف، ويعزى ذلك إلى سيطرة علماء المالكية الذين كانت معارفهم لا تعد مذهبهم، وأما في عصر الموحدين فقد عادت الأندلس لتنطلق في حياتها الفكرية والأدبية، وعادت صورتها الزاهية التي كانت في عهد أمراء الطوائف[٣].

شيوخه وتلامذته:

تتلمذ ابن مضاء على يد عدد كبير من العلماء، إذ أخذ عنهم النحو إلى جانب الفقه...من بينهم ابن الرماك (ت: ٥٤١هـ) الذي كان أستاذا في العربية، فدرس عليه كتاب سيبويه تفهما، ويعد الرماك من أكبر الأساتذة أثرا في ابن مضاء في المجال اللغوي، لأنه أطال ملازمته، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية، واللغوية مالا تحصى[٤].

وهناك مجموعة أخرى ممن تتلمذ على يدهم منهم: أبو عبد الله بن اصبع، وعرض عليه الموطأ، وأبو جعفر أحمد بن عبد العزيز، وابن عمه أبو بكر، وأبو جعفر البطروجي، وابن أبي الخصال، وأبي الطاهر التميمي، وابن سرة، وأبي بكر بن مدبر، وأبو القاسم بن الرضي، وأخذ عنه القراءات، وغيرهم وأخذ العربية والآداب عن أبي بكر بن سمحون، أستاذ في النحو والآداب، وأبي العباس بن خصيب، ورحل إلى اشبيلية، وأخذ عن شريح قراءتي ابن نافع وابن كثير، كما أنه سمع من أبي بكر بن العربي (ت:٥٤٣هـ) بعد سماعه منه بقرطبة، ولقي بالمرية أبا محمد عبد الحق بن

عطية، وأبا عبد الله بن عياض وأجاز له ابن موهب، وأبو مروان الباجي، وأبو العباس بن ثعبان وغيرهم(٥).

وقد تتلمذ له خلائق لا تحصى من كثرتها، من جلة أهل عصره، منهم: أبو بكر بن الشراط، وأبو محمد البلوي، وعمر بن محمد الشلوبين(٦).

وفاته:

توفي باشبيلية يوم الخميس السابع والعشرين من جمادي الأولى من سنة اثنتين وتسعين وخمسة مائة(٥٩٢هـ)، وقيل أنه في الثاني والعشرين من جمادي الثانية ودفن بعد صلاة الجمعة، عن عمر يناهز سبعة وسبعين سنة غير ثلاثة أشهر وسبعة أيام(٧) .

مؤلفاته:

مما ورد في العربية التي اشتهر بها مؤلفات منها: تأليف مفيد سماه:(المشرف في النحو) وكتاب(تنزيل القرآن عما لا يليق من البيان)، وقد ناقضه أبو الحسن بن خروف، ورد عليه في هذا التأليف بكتاب"تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"ولما بلغه ذلك قال: أي ابن مضاء"نحن لا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان" وله كتابه الثالث وهو معروف بكتاب"الرد على النحاة" ولم يصلنا من آثار بن مضاء إلا كتابه الأخير الذي يهدم فيه الأصول التي قام عليها النحو العربي في المشرق وليس عجيبا لدى المتتبعين للفكر الإسلامي أن يتصدى ابن مضاء لنقله النحو العربي(٨) .

إنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي الذي اشترك هو في الثورة عليه.

بواعث تأليفه لكتاب"الرد على النحاة"

اهتم الدارسون بهذا الكتاب ليس لأن فيه نحوا جديدا، وإنما لأن ابن مضاء وعد بأن يخلص النحو من أثقاله، وما حمله من أقوال جديدة نوعا ما فهو امتداد لما عرف عن بعض النحاة في مجالسهم في المشرق والمغرب، فمن قبله هاجم ابن حزم نفسه في العلل، وقد حكي عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، ما أنكره معاصروه في النحو ومنها: العلل، والتصريف أو التمارين[٩] .

هذا ويبدو أن آبا الوليدبن رشد- قرين ابن مضاء ومعاصره- قد شغله أمر النحو والنحاة، وما رآه من استغراقهم في مسائله، وتوسيعهم في بحوثه، وصرفهم الجهود إلى درسه، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه، ويعني بتكوين من يقوم به من التلاميذ، لكل ذلك دعاه إلى وضع كتابه: "الضروري في النحو"، وهو عنوان دال على مضمونه، ولعله دعا فيه إلى الاعتدال والاقتصاد على الأهم من المهم[١٠] .

لقد حاول ابن مضاء وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية والتقعيد لها، وفق أصول ومبادئ فكرية وفلسفية، تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي وضعتها البصرة، وذلك مع اعترافه بقيمتها والهدف من وضعها يقول:"وإني رأيت النحويين-رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا"[١١] .

إلا أنه وجد النحاة ـــ على حد رأيه ـــ قد تزيدوا في النحو على صورة تأباها طبيعية الدراسة فيه ورأى أن وقع بينهم من الخلاف فيه- وفي كثير من أصوله- ما يوشك أن يباعد بينهم وبين مصادره الأولى، بل يوشك أن يضعفه ويوهنه، يقول:"إلا أنهم التزموا مالا يلزمهم، وتجاوزا القدر الكافي

فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحط عن رتبة الإقناع حجمها"[١٢] ثم يردف قائلا: "على أنّها أخذت [أي دراسة النحاة الأقدمين]، المآخذ المبرأة من الفصول، المجرد عن المحاكاة والتخيل، كانت من أوضح العلوم برهانا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا، ولم يشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون"[١٤].

ثم يبين ابن مضاء أهمية كتابه –وذلك بمقارنته بما سبقه من مصنفات الأولين–: "ومثل هذا المكتوب وكتب النحويين، كمثل رجال ذوي أموال عندهم الياقوت الرائق، والزبرجد الفائق والذهب الإبريز، والورق التي برزت في الخلوص كل التبريز، وقد خالطها من الزجاج الذي صفا حتى ظن زبرجدا، والنحاس الذي عولج حتى صاروا بهما ألهج، وظنوا أنهم إليها أحوج، فأتاح الله لهم رجلا ناصحا، وناقدا بصيرا، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفسية المؤنقة، فقال لهم: "...هذا الذي أخذتموه عدة للدهر، وظننتموه أمانا من الفقر، بعض مال وبعضه لمع آل"[١٤].

ثم ذهب إلى تحديد الهدف والغاية التي جعلته يضع كتابه هذا قائلا: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[١٥].

كتاب الرد على النحاة:

أ- **عصر الكتاب:** الرد على النحاة

ألف كتاب "الرد على النحاة" في عصر الموحدين، وهو من أزهى العصور التي مرت على الأندلس والمغرب، من حيث ازدهار الحياة العليمة

والفلسفية، ويكفي في تشخيص ذلك وتصويره، إنه أظل ابن طفيل، وابن زهر، وابن رشد (٥٢٠- ٥٩٠هـ)، وكانت الدولة - حينئذ - تعمل على إيقاظ عقل الشعب، وأن يكون عقلا مستقلا، ثائرا في كل ما يعتنق من مذاهب وآراء[١٦] .

وهذا العصر هو ثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه، وقد كانت دولة الموحدين- وبخاصة في عهد يعقوب بن يوسف (ت ١٢١٣م)- تدعو إلى هذه الثورة، وتأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، وقد تبع ابن مضاء هذه الثورة من يعقوب بن يوسف، وألف كتابه "الرد على النحاة" يريد أن يرد به نحو المشرق على المشرق، أو بعبارة أدق - يريد أن يرد على بعض أصول هذا النحو[١٧] .

لقد كانت الأندلس على عهد الموحدين عامرة بالمدارس المتناثرة في قواعدها، وكان النحو يشغل الدارسين، ويستنفذ كثيرا من جهدهم، ووقتهم، وكانت جملة النقاد -من أمثال ابن مضاء ومن تقدمه- ترجع إلى أن النحاة - في دراستهم- التزموا ما لا يلزمهم، وأصبح عملهم في أمور تجافيها طبيعة العلم[١٨] .

محتوى الكتاب: "الرد على النحاة"

الكتاب يبدأ بمقدمة تليها خمسة فصول، تحدث ابن مضاء في المقدمة عن الغرض الذي جعله يؤلف مؤلفه هذا، ذاكرا بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي دفعته إلى ذلك، ثم ينصح القارئ لهذا الكتاب بأن يأخذ منه ما يراه نافعا ناجعا، ويذر غيره ثم يتكلم عن أهمية هذا الكتاب، وتفرده عما سبقه

- وتميزه بآرائه ومسائله- عما ورد في نتاجات الأولين، ثم يرد بعد ذلك

على بعض من قد يستهزؤون بآرائه، أو يستصغرون دعوته أو يصعبون عليه مهمة الرد على جماعة النحاة، وبيّن لهم فضله وأحقيته، وجدارته لتلك الآراء.

ثم عنون الفصول الخمسة كالآتي: (فصل إلغاء العوامل، فصل عن النحو من غير عامل ومعمول، إسقاط العلل الثواني والثوالث إسقاط التمارين)، وهذه الفصول الثلاثة في مجملها، أثارت ثلاث قضايا رئيسية: العامل، العلل الثواني والثوالث، والتمارين غير العملية، وكان الفصلان بباب التنازع في الفصل الثاني، وطبقه في الفصل الثالث على باب الاشتغال.

في هذا الكتاب بدأ ابن مضاء بنظرية العامل والمعمولات يبتغي أن ينقضها، وينقض كل ما جرت إليه من عوامل لفظية ومعنوية، ومن معمولات مذكورة، ومضمرة، ومحذوفة، حيث يهاجم نظرية العامل التي عقدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات، والمباحث التي لا طائل من ورائها في رأيه ويفضل القول فيما أدخلته هذه النظرية على النحو من عقد التقديرات -على نحو ما هو معروف في العوامل المحذوفة- مما يبعد الصيغ عن وجهها الطبيعي، ويدفع إلى تمحلات لا داعي لها، كتقدير الظرف، والجار والمجرور إذا وقعا أخبارا أو صلات أو أحوالا يتعلقان بعامل محذوف، ولا حذف هناك ولا عامل -(في رأيه)- ولا عمل.

كما أنه ذهب إلى ان ضمائر التثنية والجمع ليست ضمائرا، بل هي علامات تدل على التثنية والجمع ودرس باب التنازع دراسة مفصلة موضحا ما جلبه فيه النحاة من صيغ معقدة عسرة، لم ينطق بها العرب، ولا وقعت في أوهامهم، وبنفس الصورة درس باب الاشتغال، فقد وزع النحاة الصيغ فيه

إلى ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يترجح فيه الرفع أو النصب، وما يجوز فيه الأمران، مقدرين -في أكثر الصيغ- عوامل محذوفة لا دليل عليها في الكلام، وذكر ابن مضاء أنه لا داعي لكل هذه التقديرات وما يطوي عليها من أقسام(١٩).

وقد درس باب فاء السببية، واو المعيّة، اللتين ينصب بعدهما المضارع، مصورا تعسف النحاة في التأويل والتقدير، مستلهما مذهبه الظاهري الذي يرفض ما وراء ظاهر النصوص من تقديرات وتأويلات، وتسيغ في استلهام هذا المذهب، فإذا هو يهاجم -مستضيئا بابن جني في إنكاره العلّة- العلل الثواني والثوالث، كالتعليل لعمل (أن) النصب والرفع، ولماذا لم تنصب الثاني وترفع الأول كالفعل، مما ليس فيه نفع، كما هاجم الأقيسة النحوية وما حشد منها في جميع أبواب النحو، مما يبعد تصوره، ويصعب فهمه، ولا يفيد في النطق السليم بالعربية وبالمثل هاجم القياس ملاحظا ضعفه من جهة، وفساده من جهة أخرى، كما هاجم التمارين غير العملية، لن ذلك فضول ينبغي أن يبّرأ منه النحو، ويخلص تخليصا، حتى لا يكون فيه صعوبة في الفهم والنطق على السواء.

كما أورد أثناء حديثه عن التمارين غير العملية آراء النّحاة فيها، وشدة اختلافهم في مسائلها، وكيف أنها تشغل النحاة بوجوه وعلل لا حاجة لنا بها، فقد قالوا - مثلا-: ابن من (البيع) على مثال (فُعْل)، فقال قومٌ: هي (بَوع)، وقال آخرون: بل هي (بيع)/ واحتج كلٌ لرأيه، فماذا تفيدنا -كما يرى ابن مضاء- به صيغة (بوع أو بيع)، التي لن تأت عن العرب، والتي لسنا في حاجة إلى استعمالها؟، وابن مضاء يقول: "الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المضنون المستغنى عنه"، فلا بد من الابتعاد عما ليس فيه فائدة ولا نفع في ضبط اللسان(٢٠).

١- التأويل ومظاهره:

مارس النحاة فن التأويل ممارسة كثيفة لقيام النظرية النحوية، وطغت الكثير من المفاهيم على قواعدهم النحوية، التي استنبطوها من كلام العرب، وهي القواعد التي صارت قانونا يجب أن تحتكم إليها.

إلا أننا لم نعثر على تعريف له، غير ما يذكره السيوطي نقلا عن أبي حيّان النحوي (ت ٧٤٥هـ) قوله "التأويل إنما يسوغ* إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء تخالف الجادة فيتأوّل"[٢١].

ومعنى ذلك أنه إذا ورد عن العرب الأقدمين نص يتصادم وقاعدة نحوية فإن النحاة يؤوّلون بما يوافق قواعدهم النحوية، ومعنى الجادة هي القواعد النحوية، التي استخلصها النحاة من استقراء كلام العرب.

ولم يبحث النحاة عن مضمون التأويل بحثا مباشرا في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلا، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر ببعضها ويجمعونها تحت عنوان واحد، وابن مضاء لم يتعرض للتأويل بطريقة مباشرة أيضا -بل تعرض لمظاهره فقط- الحذف والتقدير، الإضمار والاستتار، وذلك مرتبط في نقاشه بما ناقشه النحاة، فسار معهم في الطريقة ثم افترق عنهم بعد ذلك في الرأي[٢٢].

فإذا وضعنا التأويل في جانب للنحاة، ووضعنا في الجانب المقابل منهج ابن مضاء القرطبي في النظرة للنص، اتّضح أنهما متعارضان وأن النّصوص اللغوية يجب أن تخضع لتلك الجادة، أما ابن مضاء فعلى النقيض

من ذلك، لأن النطق العربي لديه هو الجادة، وما عدا ذلك فرع عنه، ويجب أن يخدمه[٢٣].

بمعنى أنه يخضع القواعد النحوية لما سمع من كلام العرب إذا تعارض معه.

من مظاهر التأويل الشائعة :

أ- الحذف والتقدير

ب- الإضمار والاستتار، وهذا ما جاء على لسان ابن مضاء

أ-الحذف والتقدير:

يعتبر الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها، اللغات الإنسانية، وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحا، وفي اللغة العربية أكثر وضوحا منها في غيرها من اللغات، والحذف ناتج في اللغات عن أسباب متشابهة، منها ما يعرف في العربية بكثرة الاستعمال، والحديث عن الحذف يقتضي التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية في اللغة، أي لابد من وجود تركيب أصلي أو صيغة أصلية اعتراها الحذف، وهذا الأصل هو ما يسمونه بالبنية العميقة[٢٤].

كما تناول القدماء هذه الظاهرة بالدراسة، واصطلحوا عليها "الحذف" و"الإضمار"، حيث يبدو للناظر أن لهما دلالة واحدة، وانتقد ابن مضاء هذا الخلط في استعمال هذين المصطلحين بمعنى واحد غالبا.

فالنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف حين يقولون: أن الفاعل يضمر ولا يحذف، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر، فكأنهم يريدون بالمضمر ما لابد منه، والمحذوف ما قد يستغني عنه، بينما يخلط النحاة بين المصطلحين في مواضع أخرى[٢٥].

حيث تطرق ابن مضاء إلى ظاهرة الحذف، وتجلى ذلك في باب العامل حين قسم العوامل التي يحذفها النحاة، إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم حُذف لعلمِ المخاطب به، كقوله تعالى: "وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا"(٢٦) بمعنى أنزل خيرا.

٢- قسم حُذف لعدم حاجة القول والكلام إليه، لأنه تام دونه، مثل أزيدا ضربت؟ فالنحاة في هذا الجانب يقدرون عاملا محذوفا عمل النصب في زيدا، والتقدير ضربت زيدا.

وإضمار العامل حسب ابن مضاء: بناء على أن لكل منصوب ناصب وينقض رأيهم قائلا: "ويا ليت شعري ما الذي يضرمونه في قولهم: أزيدًا مَرَرْتَ بغلامه؟ وقد يقول القائل منا، ولا يتحصل له ما يضمر، والقول تام، ولا يدعوا إلى التكليف"(٢٧).

٣- قسم ثالث فهو مُضمر، إذا أظهر تفسير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كتقدير النحاة في باب النداء، وأن المنادى مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو)، لقولنا: (يا عبد الله، ولو قال المتكلم (أدعو عبد الله، بدلا من (يا عبد الله، لتغير مدلول الكلام) وأصبح خبرا بعد أن كان إنشاء(٢٨) .

وليتضح الأمر أكثر يقول المبرد (ت ٢٨٥ هـ):

اعلم أنك إذا دعوت مصابا نصبتة وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره .

وذلك كقولك: "يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إلى فعله"[٢٩].

ولعل ابن مضاء عزز أقواله بأدلة، حيث يرى أن التقديرات عموما هي زيادات في الكلام ثم ينحو فيها منحى خطيرا، إذ يردف قائلا: "وإدعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل على خطأ، وأما اطراد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وإدعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى، إما منطوقا به، وإما محذوفا مرادا، ومعناه قائم بالنفس فالقول بذلك حرام"[٣٠] .

ثم يعرب عن رأيه في موطن آخر متوسما بقوله: "ومما يدل على أنه حرام، الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن الكريم لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى، لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها"[٣١] .

بمعنى أن ابن مضاء ينكر رأي الذي لم يستند إلى دليل، على نحو ما ينكره المذهب الظاهري في الفقه، كما أنه يتمسك بحرفية النص.

ب- الاستتار والإضمار:

نعني بهما أمرين: الضمير المستتر، و(أن) المضمرة، ولابن مضاء حديث طويل في هذه المسألة.

أما الضمير المستتر: فهو -كما قال النحاة- ما ليس له رسم ولا نطق، وهو في حكم الحاضر، الملفوظ، وإن لم ينطق به لأنه مما لا يستغنى عنه، لكونه عمدة في الكلام، فإن وجد في الكلام فذاك، وإلا فهو موجود في

النية والتقدير، ومن هذا التحديد علم أن المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر لأنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا فقدا في اللفظ(٣٢).

كما قد وضع ابن مضاء لاستتار الضمير في المشتقات حلا. وناقش النحاة، فقد اعتمد في الحل على شكل الصيغة، وفي المناقشة على إبطال منشأ الفكرة والحل الذي قدمه في غاية الوضوح، فأسماء الصفات التي قيل بأن فيها ضميرا مستترا تدل على الصفة وعلى صاحب الصفة(٣٣).

فحينما ناقش ابن مضاء هذه المسألة أبطلها ليسلم له الحل الذي يقدمه على الاستتار في المشتقات.

وأما إضمار (أن): يرى سيبويه أنها تكون على وجوه، أحدهما أن تكون فيه (أن) وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها، ثانيهما أن تكون في منزلة (أي) ووجه آخر تكون فيه لغوا، ووجه آخر هي مخففة من الثقيلة، فأما الوجه الذي تكون فيه لغوا، نحو قولك: "بما أن جاءوا ذهبت ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك"(٣٤).

ويعد حديث ابن مضاء عن إضمار (أن) بعد الفاء والواو أنموذجا لغيرها من أدوات نصب الفعل، "ليستدل بهما على غيرهما، ويعلم أن ما أضمره لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بهما كلام العرب"(٣٥).

وهما أنموذجان للتطبيق المعتمد على شكل الجملة، ومن ذلك كان الحل الذي قدّمه، وهو حل سهل واضح لا تعقيد فيه، ولا استتار فالفاء ينتصب بعدها الفعل إذا كانت جوابا لأحد ثمانية أشياء.

الأمر، النهي، الاستفهام، النفي، العرض، التمني، التخصيص، والدعاء(٣٦).

والفعل ينتصب بعدها في الجملة التي تقع فيها جوابا لأحد هذه الثمانية، فهي لا تنصب الفعل ولا تنصب (أن) مضمرة، فالفعل ينصب بعد الواو إذا كانت بمعنى (مع)، فهي لا تنصب، ولا (أن) مضمرة بعدها[٣٧]، "والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب، ومعناها في النصب معنى مع"[٣٨]. هذا هو الحل الذي قدمه ابن مضاء لمشكلة إضمار (أن) لهذا ساق لها ما تؤديه الأمثلة والشواهد، فقد فصّل في هذه المسألة وما سبقها في كتابه خير تفصيل.

تلك ومضات حول ما أثاره ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة لا ندعي أن فيه فصل الخطاب، إلا أنها إشارة إلى إحدى القضايا النحوية التي شغلت الباحثين، وأثارت فضولهم فناقشوها وتبنوا ما تضمنته من آراء وحجج، وستظل قابلة للنقاش والنقد والتمحيص بما يستدعي المخزون المعرفي من التراث لربطه بحاضر اللغة ومسائلها .

الهوامش:

(١) نشأة النحوي العربي، وتاريخ أشهر التعالي، محمد الطنطاوي، ص: ٢٣١.
(٢) ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، بكري عبد الكريم، ص: ١١-١٣.
(٣) الرد على التعالي، ابن مضاء القرطبي، تح: محمد إبراهيم البنا، ص: ٠٦-٠٧.
(٤) ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، بكري عبد الكريم، ص: ١٦.
(٥) التكملة لكتاب الصلة، ابن الآبار، تح: الفريد بل وابن شتب، المطبعة الشرقية، الجزائر، ١٣٣٧هـ/١٩١٩م، ص: ١٠٩-١١٠.
(٦) أصول النحو العربي، محمد عيد، ص: ٣٨.
(٧) التكملة لكتاب الصلة- ابن الآبار ص: ١١٠.
(٨) دروس في كتب النحو، عبده الراجحي العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٥م ص: ١٧١.
(٩) الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم ألبنا ص: ٠٥،٠٤.
(١٠) المصدر نفسه، ص: ٠٩-١٠.
(١١) المصدر نفسه ص: ٦٤.
(١٢) المصدر نفسه الصفحة نفسها.
(١٣) الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص: ٦٤.
(١٤) الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص: ٦٤- ٦٥.
(١٥) الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص: ١٥٧.
(١٦) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢.
(١٧) المصدر نفسه، ص: ١٧.
(١٨) الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص: ١٠.
(١٩) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: ٣٠٥.

(٢٠) الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص: ٤٣، ٤٤.

(*) يسوع أي يجوز.

(٢١) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ت: سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط٢، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م، ص: ١٥٨.

(٢٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة، محمد عيد، ص: ١٦٩.

(٢٣) المرجع نفسه، ص: ١٦٩- ١٧٠.

(٢٤) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، ط١، ٢٠٠٠م، ص: ١٦.

(٢٥) المرجع نفسه، ص: ١٩.

(٢٦) سورة النحل، الآية: ٣٠.

(٢٧) الرد على النحاة، ت: محمد حسن.

(٢٨) الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف، ص: ٢٧.

(٢٩) المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: عبد الخالق، لجنة أحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٨٩م، ج٤، ص: ٢٠٢.

(٣٠) الرد على النحاة، تح: محمد حسين، ص: ١٧- ١٨.

(٣١) المرجع نفسه، ص: ١٨.

(٣٢) ينظر: هداية المسالك إلى ألفية ابن مالك، صبيح التميمي، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ص: ١٨٨.

(٣٣) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة، محمد عيد، ص: ١٧٣، ١٧٤.

(٣٤) الكتاب، عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨، ص: ١٥١- ١٥٢.

(٣٥) الرد على النحاة، تح: محمد حسين، ص: ١٧- ١٨.

(٣٦) أصول النحو العربي، محمد عيد، ص: ١٧٧.

(٣٧) المرجع نفسه، ص: ١٧٧، ١٧٨.

(٣٨) الرد على النحاة، تح: محمد حسن، ص: ٦٣، ٦٤.

مراجع البحث :

- القرآن الكريم.

١. أصول النحو العربي، محمد عيد.

٢. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ت: سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط٢، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.

٣. التكملة لكتاب الصلة، ابن الآبار، تح: الفريدبل وابن شتب، المطبعة الشرقية، الجزائر، ١٣٣٧هـ/١٩١٩م.

٤. الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.

٥. دروس في كتب النحو عبده الراجحي العربية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٥م .

٦. الرد على النحاة، تح: محمد حسن، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

٧. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: محمد إبراهيم البنا.

٨. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢.

٩. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، ط١، ٢٠٠٠م.

١٠. الكتاب، عثمان بن قنبر سبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨.

١١. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر ، ط٢.

١٢. ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، بكري عبد الكريم، ، ط١، ١٩٨٢هـ، ١٤٠٢م، ديوان المطبوعات، الجزائر .

١٣. المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: عبد الخالق، لجنة أحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٨٩م، ج٤.

١٤. نشأة النحو العربي، وتاريخ أشهر التعالي، محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر، ط٢.

١٥. هداية المسالك إلى ألفية ابن مالك، صبيح التميمي، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.